

قانون رقم ٩٢ لسنة ٢٠٠٩

بربط موازنة الهيئة العامة لمبناه بور سعيد

٢٠١٠ / ٢٠٠٩ للسنة المالية

ياسمين الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت جملة موازنة الهيئة العامة لمينا بور سعيد للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩
بمبلغ ١٦٥٦٤٠٠٠ ألف جنيه (فقط وقدهه مليار وخمسة وستون مليون وستمائة وأربعون
ألف جنيه).

(المادة الثانية)

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ ٥٢١٨٥ جنيه (فقط وقدره خمسمائة وواحد وعشرون مليون وثمانمائة وخمسون ألف جنيه) موزعة كالتالى :

- أجور بمبلغ ٣٣ جنيه .
- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٤٨٨٨٥ جنيه .

(١٢)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ ٤٧١٧٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعين مليون وسبعين ألف جنيه) .

(السادسة الرابعة)

قدر عجز العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ يبلغ ١٥٠٠٥ جنيه (فقط وقدره خمسون مليون ومائة وخمسون ألف جنيه) .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ ٥٤٣٧٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة وثلاثة وأربعون مليون وسبعمائة وتسعون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٢٣٤٨٠٠٠ جنيه .
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٣١٣٣١٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ ٥٤٣٧٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة وثلاثة وأربعون مليون وسبعمائة وتسعون ألف جنيه) كلها إيرادات رأسمالية متنوعة منها مبلغ ١٥٣١٠٠٠ جنيه مساهمة من المخزانة العامة لتمويل التحويلات الرأسمالية .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأثيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلزم الهيئة براعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء، بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٩ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٠ هـ

(الموافق ٢٦ مايو سنة ٢٠٠٩ م) .

حسني مبارك

